قراءة في استراتيجيات التحول البديلة للاقتصاد الجديد

الدكتور: غلاب فاتح
جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر

الملخص:

تتساوى التنمية المستدامة مع رفع مساهمة القطاعات المرتكزة على المعرفة في الاقتصاد عبر تطوير وزيادة مساهمة العمال، وتعتبر هذه الحصة كبيرة في الدول المتقدمة اقتصاديا، وعلى الدول النامية العمل على رفع هذه الحصة في القوى العاملة الى معدلات قريبة من تلك المحققة في الدول المتقدمة.

اما التحول الى اقتصاد المعرفة تعتبر ضرورة حتمية للبلدان العربية للبقاء في الاقتصاد العالمي مستدام وتنافسي لضمان البقاء والارتقاء على نحو مستدام وشامل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، اقتصاد المعرفة، القوى العاملة.

Abstract:

Sustainable development is equivalent to increasing the contribution of knowledge-based sectors in the economy by developing and increasing the contribution of workers. This share is significant in developed countries. Developing countries need to increase their share in the labor force to levels close to those in developed countries.

The transition to a knowledge economy is an imperative for Arab countries to remain sustainable and competitive in the global economy to ensure sustainable and comprehensive survival and development.

Keywords: sustainable development, knowledge economy, labor force.

المقدمة:

تقريبا هناك فجوة كبيرة في مناطق العالم حول امتلاك الثروات والقدرات المرتبطة اساسا بالموارد الطبيعية بشكل مباشر او غير مباشر، كتلك التي يشهدها الوطن العربي، حيث ان الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والثروات غير متجددة ربما كان السبب الرئيسي لتحدي التنمية المعاصرة في الوطن العربي.

ان مستقبل اقتصاد المعرفة العربي في القرن الجديد سيعتمد على على قدرته في التعامل مع المشاكل البنيوية وعلى تنويع وتوسيع اعتماده على مصادر الدخل المستديمة، كما سيعتمد بشكل

حرج على قدرة العرب على توقع وتسخير التغيير العالمي وتحضير انفسهم للامساك بالفرص الجديدة التي يرفرها اقتصاد المعرفة والمعلومات وبتالي سيعتمد كل ذلك على مدى قدرة العرب في احداث نشاط مشترك وهادف لمواجهة هذه التحديات وكيفية استجابة حكوماتهم وشركاتهم للتحديات التي تواجهها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة الآتية :

١ـ هل هناك فجوة بين الدول العربية وبين الدول الصناعية المتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة ؟.

٢ـ هل يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الدول المتقدمة ؟.

٣ـ هل سيساهم اقتصاد المعرفة في تكوين المعرفة في الدول العربية وبالتالي في مواجهة قضاياها التنموية المستدامة؟.

٤ـ ماهي الاستراتيجيات الممكنة للتحول الى الاقتصاد الجديد؟

أهداف الدراسة :

انطلاقاً من اسئلة الدراسة فأن اهداف هذه الدراسة تتلخص بالآتي :

١ـ تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية في انتاج المعرفة،

٢ـ محاولة تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفة للدول العربية ،

٣ـ قراءة في استراتيجيات الممكنة للتحول الى اقتصاد الجديد .

وعليه سوف تتم مناقشة هذه الدراسة على ثلاثة محاور تتمثل في الاتي:

✍ المحور الاول: مفاهيم ومصطلحات الدراسة،

✍ المحور الثاني: راس المال الفكري، المعرفة والاقتصاد الجديد،

✍ المحور الثالث: استراتيجيات التحول البديلة للاقتصاد العالمي.

المحور الاول: مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

من دراستنا لأدبيات اقتصاديات المعرفة، اتضح لنا ضرورة تثبيت بعض المفاهيم التي تخدم البحث وهدفه والمتسخدمة في هذا البحث ، ومنها ما يلي :

١ـ الاقتصاد المعرفي : هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها . اذن فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة

المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت اهداف استراتيجية يسعى لتحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة.

٢] انتاج المعرفة : ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع او الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها .

٣] صناعة المعرفة : هي امتداد لعملية انتاج لمعرفة ، وتتضمن الاساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة .

٤] ادارة المعرفة: تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول الى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول ان ادارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل [انظر د.غالب الرفاعي، ٢٠٠٤، ص ١٣] .

٥] الاقتصاد المبني على المعرفة : هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الانشطة الانتاجية المختلفة، اي انه يعتمد على تطبيق اساليب الاقتصاد المعرفي في مختلف الانشطة الانتاجية، اي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن ان نطلق عليه المجتمع المعلوماتي Information Society [انظر في ذلك محمد خضري ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥].

المحور الثاني: راس المال الفكري، المعرفة والاقتصاد الجديد

في عصر المعرفة يعتبر راس المال الفكري والاساس في خلق افضلية تنافسية مستدامة للشركة او المؤسسة او المجتمع فهو حاليا يتمتع بقيمة اعلى من اي الاصول الملموسة التي تتضمن الموارد الطبيعية والمعمل الضخمة والادوات والمخازن التي كانت اساس الافضلية التنافسية في السباق.

ويعتبر راس المال الفكري حليا المورد اكثر قيمة هذا المورد لا يتم ادارته او استغلاله بشكل فعال في العالم العربي وقد يكون ذلك سببا لبطء الانماء في العالم العربي.

اكد دراكر ان تنمية راس المال الفكري والادارة الجيدة يمكن ان يساهم في زيادة الانتاجية وخلق نهضة غنية متسارعة وتراكمية في اي اقتصاد. ويقترحدراكر ان دليل هذه الافتراضية يستنتج من التجربة الامريكية حيث راس المال الفكري شكل القوة الاساسية وراء تغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الامريكي، كما يفسر بوضوح النمو والنجاح اللذين اتسم بهما خلال العقدين الاخيرين، واكد ايضا ان تحقيق انتاجية اعلى يرتبط حاليا بشكل وثيق بالنمو الاسرع لراس المال الفكري الذي يمثل الوسائل الاكثر فاعلية لزيادة انتاجية العمال. كذلك يعتقد ان النمو السريع لراس المال الفكري يرتبط بشكل عضوي بخلق وتوزيع وتعزيز المعرفة في سائر العمليات الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي كلما تتم المشاركة في المعرفة بشكل اكبر كلما ظهرت اكثر مساهمات راس المال الفكري في التنافسية والنمو. لهذا كان من السهل فهم اصرار دراكر على ان

استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة المرتكزة على تعزيز المعرفة وراس المال الفكري تخلق الشروط للتنمية المستدامة.

كانت السويد هي الدولة الاولى التي انشات ميزانية الراس المال الفكري عبر قياس راس مال المنشاة ومساهمته في التنافسية الاقتصادية.[ينظر الى: الموسوعةالعربيةمناجلالتنميةالمستدامة ، ٢٠٠٦، ص ٣١٤]

ويوفر نموذج سكانديا طريقة متوازنة تشرح كيفية مساهمة الاشكال المختلفة لراس المال في تنافسية المؤسسة. ان نموذج قياس راس المال الفكري يستخدم استعارة [البيت] في الشكل رقم ٠١ حيث راس المال الفكري هو السقف ويعكس تاريخ المؤسسة والانجازات في الماضي، ولكن لا يعطينا اي فكرة عن الامكانيات والانجازات في المستقبل. الاعمدة الداعمة هي راس المال المنظومة وراس مال السوق وتقوم بقياس كيفية تحضير المؤسسة او الدولة للمستقبل. اما راس المال البشري فهو القلب وسط البيت وهو يتفاعل ويدعم من قبل سائر المساحات الاساسية. كذلك فهو قلب الدولة – المؤسسة، ويمثل القدرات والمهارات والحكمة وثقافة الناس في هذه الدولة. ودور المؤسسة والدولة هو في قيادة ومساعدة ودعم الناس لصقل قدراتهم وتطوير امكانياتهم الى اقصى حد.

شكل رقم ٠١:استعارة البيت

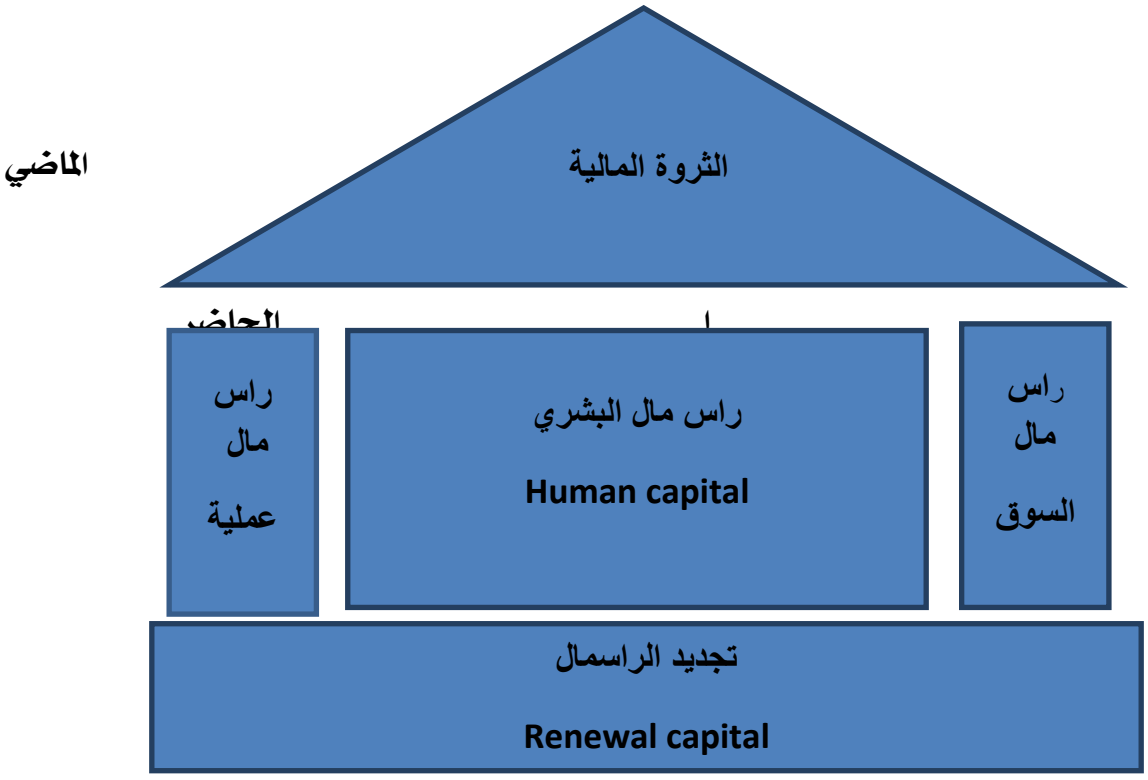

المصدر: الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة ، ٢٠٠٦، ص ٣١٥.

فثروة الدولة لم تعد تقتصر على مواردها الطبيعية واصولها النقدية، الثروة الحقيقة هي راس المال الفكري للناس، وتتضمن اكثر من الراس المال البشري كونها تضم ايضا راس المال الهيكلي، ويرد تعريف مختلف العناصر في مايلي:

✍ راس المال البشري: وتتضمن المعرفة والخبرة والحكمة والحدس ورغبة الانسان في تحقيق كامل قدراته وواجباته الوطنية. ويتضمن كذلك فلسفة المجتمع والمبادئ الثقافية والقصصية.

✍ راس المال الاجتماعي: ويتضمن الانظمة الثقافية والقيم التي توفر الاندماج الاجتماعي والاستمرار معا عبر فترات طويلة من الوقت وعلى امتداد اجيال متعددة. هذه الانظمة تعتبر غالبا بشكل ابطأ من سرعة تغيير وسيلة الانتاج وبالتالي يمكن ان تشكل تحديا بارزا امام تحول الاقتصاد والمجتمع الى انظمة متعددة على المعرفة.

✍ راس المال الهيكلي: هو مجموعة المهارات التنظيمية ومهارات السوق والانظمة الادارية والقيادية التنظيمية التي تقود الاستخدام الامثل وتحكمه وتحرك اثاره لإحداث افضلية في الاسواق واداء فعال وعالي الانتاج.

✍ راس مال السوق: هذه العلاقات الوثيقة بين الزبائن والموكلين والمستخدمين وبين المؤسسة اما بالنسبة الى الدولة فهذه تتعلق اساسا بالمعرفة والعلاقات الاستراتيجية بالأسواق العالمية والشبكات المنشاة مع الشركاء واصحاب الودائع.

✍ راس المال المنتج: ان تدفق المعرفة يتطلب التعاون مع اصول فكرية وهيكلية كأنظمة المعلومات والادوات والمعطيات والهياكل التنظيمية والادارية. هذه الهياكل يمكن ان تعزز وتزيد تنمية راس المال البشري واستخدامه بالشكل الامثل.

تجديد وتطوير راس المال: هذا يرتبط بقدرات المؤسسة – الدولة واستثماراتها الحالية في المشاريع والبرامج التجديدية لتعزيز القوى التنافسية في الاسواق المستقبلية وتوفير النمو في المستقبل، وهذه تتضمن الاستثمارات في البحث والتطوير وحاضنات الاعمال والعلامات التجارية وبراءات الاختراع.[1] ينظر الى: الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة ،٢٠٠٦، ص ٣١٦]

اولا: واقع هيكل البناء المعرفي في الوطن العربي

لو بدأنا بما ذكرته تقارير التنمية الانسانية العربية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي. فقد ابرز التقرير الاول ان احد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع استخدام المعرفة. اما التقرير الثاني فقد كرس بالبحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، ويقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والانتاج.

ان واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما ان استخدام المعلوماتية اقل من اي مكان آخر في العالم.

ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة ٢٠٠٢ يؤكد ان ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على اسس ضعيفة. كما اكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام.

ويمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها الى الآتي (ينظر الى: سعد خضير عباس، وليد اسماعيل السيفو ، ٢٠١١، ص ٧٠):

١ـ انخفاض مستوى التعليم : بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، الا ان مستوى التعليم بشكل عام لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين ومتطلبات كل فترة من الفترات الزمنية المعاصرة لها .

٢ـ انخفاض مستوى البحث والتطوير: بالإضافة الى ما ذكرناه في النقطة السابقة فأن محدودية عدد وضعف امكانات مراكز البحث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادت الىعجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير ، حيث ان حصة الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. حيث ان حصة الدول العربية لا يتجاوز ١٪ من اجمالي النشر العلمي في العالم ، وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية ، فقد اشارت البيانات ان ٩ دول عربية سجلت ٣٧٠ براءة اختراع خلال الفترة ١٩٨٠ / ١٩٩٩ . ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بدول اخرى ككوريا التي سلجت ١٦٣٢٨ براءات اختراع وتشيلي التي سجلت ١٤٧ براءة اختراع .

٣ـ غلبة الطابع البير وقراطي : من بين الاشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البير وقراطية السائدة – على الاخص – في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية، فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي ادى الى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

٤ـ ضعف التخصيصات المالية: مما لا شك فيه ان حجم الانفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث والتطوير . ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز ٠,٢٪ من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين ٢,٥٪ و ٥٪ من دخولها القومية، علماً بأن ٨٩٪ من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

٥ـ وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة : ان المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة، فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا ، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها.. وهلم جراً. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحويروتطوير .

المحور الثالث: استراتيجيات التحول البديلة للاقتصاد الجديد

اظهرت بعض البحوث أهمية هذه الأنواع من الترتيبات في تعزيز الأداء الابتكاري الوطني، فقد أصبح شائعا ضم هذه الترتيبات كخصائص لنوعية الانظمة الوطنية للابتكار، المقترحة بالأصل من قبل الدول، وتتضمن القائمة أمثل لمثل هذه الخصائص والتي اصبحت واسعة نسبيا مايلي:

- علاقات المستخدم_ المنتج،
- شبكات التعاقد من الداخل،
- شبكات العلوم_ التكنولوجيا،
- ترابط إنتاج البحوث والتطوير،
- الهندسة العكسية،
- المهارات والمعرفة الضمنية،
- نظام الاستشارات والاسواق،
- قدرات استيراد التكنولوجيا،
- ارتباط انظمة العلوم والتكنولوجيا مع البحوث والتطوير.

إن أهم هذه الامور والاعتبارات لأصحاب القرار العرب لا يمكن المبالغة فيها، سنتجب الغوص في المفروض وغير المفروض في سياسات التكنولوجيا العربية واستراتيجيات التحول حتى نعرف بعمق اكبر تاريخ انظمة الابتكار الوطنية وانعكاساتها.

يمكن النظر الى تزايد الابتكار والتطور الصناعي في اليابان والولايات المتحدة الامريكية واوروبا، يبدو واضحا ان نجاح الابتكارات ومدى توزعها والفوائد الانتاجية المرتبطة بها اعتمدت على مجموعة واسعة من التأثيرات الاخرى، بالإضافة الى سياسة البحوث والتطوير الرسمية ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- الابتكارات المتزايدة تأتي على يد مهندس الانتاج والتقنيين ومن المصانع وترتبط بأشكال مختلفة بالمؤسسات العاملة،
- تأتي التحسينات العديدة على المنتجات والخدمات من التفاعل مع السوق ومع الشركات المرتبطة كتلك المتعاقدة من الباطن وموردي السلع والخدمات،
- يساهم البحث والتطوير في الابتكار المتزايد ولكنه ليس كافيا لتوليد الابتكار الراديكالي وتوزيعه،
- العلاقات بين الشركات والارتباطات الخارجية مع نظام علمي- تكنولوجي متخصص وضيق هي حاسمة، خاصة لنجاح الابتكار مع ابتكارات راديكالية،
- إن المظاهر الشاملة للابتكار تؤثر بازدياد على تحديد معدل التوزيع وعائدات الانتاجية المرتبطة معا مع اية عملية توزيع محددة.
- إن نجاح اي نظام ابتكاري تقني محدد، كالرجل الالي يعتمد على تغييرات أخرى مرتبطة بأنظمة الانتاج.

وتشير هذه المظاهر الشاملة للابتكار الى وجود اختلافات في اداء أنظمه الابتكار الوطنية وأهميتها . على سبيل المثال ، حلل فريمان الاختلافات الواضحة بيت انظمة الابتكار الوطنية المتبعة في اليابان والدول اتحاد السوفياتي السابقة، اكثر الاختلافات بروزا، بالطبع كان التركيز على البحث والتطوير السوفياتي لصال القوات المسلحة واكتشاف الفضاء مع قليل من الاهتمام المباشر وغير المباشر بالاقتصاد المدني.

وتم التأكد ان الرغبة في اللحاق بالوليات المتحدة الامريكية في السباق على التسلح ادت الى توجيه ثلاثة أرباع ميزانية البحث والتطوير السوفياتي الى اهداف الدفاع والفضاء.

وهذا الامر استنفذ حولي ثلاثة بالمئة من الناتج المحلي الوطني، بحيث بقي ١ بالمئة فقط للبحث والتطوير المدني.

هذه النسبة كانت من نصف المعدل في معظم دول اوروبا الغربية واقل ايضا من المعدل الياباني.

لهذا يخلص فريمان وغيره الى ان الاتحاد السوفياتي كان بأمكانه ان يكون اكثر انتاجية لو كانت العلاقات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية في النظام اقوى، كذلك الحوافز التي تكافئ الأداء الفعال. لقد تم تطوير النظام السوفياتي على اساس مؤسسات بحوث مستقلة عن النظام الاكاديمي لكل قطاع صناعي ولتصميم واستيراد التكنولوجيا. وكانت العلاقات بين هذه المؤسسات ضعيفة حيث كان المخططون يفضلون الحفاظ على ارتباطات عمودية ويهملون الارتباطاتالافقية.

ان التركيز القوي والاستثنائي على تحقيق الحصص المحددة الانتاج، منعت الابتكار على مستوى المؤسسة كون المدراء يفضلون متابعة الاتجاهات السابقة ولا يشجعون التجارب والمبادرات الجديدة لذا ، فيماكان تداخل البحوث والتطوير والانتاجية والتكنولوجيا مهما على مستوى المؤسسة هي السمة الاقوى في النظام الياباني ، كانت السما الاضعف للصناعات السوفياتية لاستثناء صناعة الطيارن وقطاعات الدفاع الاخرى.

بالإضافة الى ذلك كانت علاقات المستخدم- المنتج التي هيا بغاية الاهمية في العديد من الدول الصناعية، ضعيفة جدا او غير موجودة تقريبا في الكثر من مراكز الانتاج في الاتحاد السوفياتي.

اما لناحية التشابه بينها فالاثنان، فالاثنان اهتما بأنظمة التعليم من نسب عالية من الشباب الملتحقين بالتعليم الثانوي وبتركيز اكبر على العلوم والتكنولوجيا. كذلك فان لدى الاثنين وسئل لإيجاد اهداف طويلة الامد ومنظورا اجتماعيا للعلوم والتكنولوجيا لكن في ما النظرة الطويلة الامد لليابانيين ولدت من عملية تفاعلية لم تقتصر فقط على وزارة التجارة الخارجية والصناعة وغيرها من المنظمات العامة بل ضمت ايضا قطاع الصناعة والجامعات، كانت العملية في الاتحاد السوفياتي محدودة وسيطرى عليها قطاعا الدفاع والفضاء.

لم يتوقف فريمان عند المقارنة بين اليابان والاتحاد السوفياتي بل وسع تحليله الى مقارنة بين البرازيل والنمور الأسيوية الاربعة لإظهار تناقضات اخرى بين انظمة الابتكار الوطنية، مستخدما كمثال الانظمة الموجودة في امريكا اللاتينية عام ١٩٨٠ وتلك الموجودة في النمورالأسيوية في شرق اسيا وخاصة بين اثنين من الدول الصناعية الجديدة في الثمانينات: البرازيل وكوريا الجنونية ويناقش فريمان ان الدول الأسيويةبدأت عند مستوى منخفض من

التصنيع خلال الخمسينات، بينما تم جمع دول اسيا الشرقية وأميركياللاتينية معا في الستينات والسبعينات مع مجموعة الدول الصناعية الجديدة بحث شهدت الثمانينات بروز تناقض حاد: فالناتج المحلي الوطني في دول اسيا الشرقية نما بمعدل ٨ بالمئة سنويا فيما تراجع في دول امريكا اللاتينية بينما في البرازيل، الى اقل من ٢ بالمئة مما يعني في معظم الحالات تراجع الدخل الفردي. ينظر الى: الموسوعةالعربيةمناجلالتنميةالمستدامة ، ٢٠٠٦]

هناك بالطبع العديد من التفسيرات لهذا التناقض البارز. فبعض الدول الأسيوية ادخلت تغيرات اجتماعية جذرية اكبـــــر، كاستصلاح الاراضي والتعليم العالي متجاوزة تلك المنطبقة في امريكا اللاتينية، وقد سهلت التغيرات الاجتماعية في هذا الوقت التحول التقني والهيكلي.

الخلاصة والاستنتاجات

ان اقتصاد المعرفة تعتبر المسألة الحاسمة في تمكين الدول العربية من توسيع مجالات اختياراتهم، وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية للمجتمعات التي تنشد التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي المرتكز الاساسي للتحول الحقيقي نحو استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وبالتالي التأسيس لبعد جوهري في التنمية البشرية .

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ، اهمها :

- تشهد البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات مستمرة، وهذه التغييرات يجب ان يتم توقعها والاستعداد لها مسبقا.
- على الاقتصاد العربي تجاوز بعض المشاكل البنيوية وبناء مصادر دخل مستدامة،
- يجب ويمكن خلق افضليات تنافسية حديثة مستدامة خاصة بالاقتصاد العرفة،
- يجب اشراك جميع قطاعات المجتمع في الميادين الاستراتيجية للمعرفة،
- يجب ان ترتكز التنمية المستدامة على اقتصاد المعرفةعبر استراتيجيات ونشاطات عربية مشتركة،
- هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الانسانية في العالم على صعيد الخبرة الادارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والانظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث [جمود التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي].
- عدم وجود استراتيجية عربية [موحدة او شبه موحدة] مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .
- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .

وبناءً على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن صياغة التوصيات الآتية :

- اعطاء الاهمية القصوى للبحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.

- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
- العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
- العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الأنترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.
- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم .

الهوامش:

١- الرفاعي غالب عوض ، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العددان ٣ و ٤ ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٤ .

٢- حلوش عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، ٢٠٠٥.

٣- عبد الهادي ، محمد فتحي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير " ، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / ١٩٩٨) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤- الموسوعة العربية مناجلا للتنمية المستدامة، المجلد الثاني، البعد الاقتصادي، ط١، ٢٠٠٦.

٥- سعد خضير عباس، وليد اسماعيل السيفو، اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية" ، ٢٠١١.

٦- تقرير التنمية العالمي – البنك الدولي ٢٠٠١م.

٧- [30] Global Reach, e-Marketer.

٨- [31] www.alweraq.com.

٩- [تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢_٢٠٠٣م_ ٢٠٠٥

١٠- Arab knowledge report 2009, towards productive intercommunication of knowledge , UNDP , www.arabstates.undp.org.

١١- www.oecd.org./daluoecd

١٢- World data base of happiness/www.worldbank.org

١٣- Technical education in Japan en.wikipedia.org.

١٤- Lee, Lung- shiny Vocational-technical training reforms in Germany, Netherland France and UK , www.eric.ed.gov